العدد الثامن
محرم ١٤٢٧هـ

مجلة الحكمة

مجلة علمية شرعية ثقافية تصدر كل أربعة أشهر
(تعنى بدراسات البحوث الإسلامية المعاصرة في العالم)

- القواعد العلمية في النقد عند ابن تيمية ....
  عبد الله العجيلي
- المسلمون في فرنسا...
- المنظومة الدالية في السنة ... لأبي مخلد الكلوذاني
  تحقيق عبد الله ...
- رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعة الأردنية
- وبحوث أخرى مفيدة

الحكمة

مجلة علمية شرعية تصدر كل أربعة أشهر

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق المخطوطات

بإشراف نخبة من العلماء من بعض الدول الإسلامية

رئيس التحرير: الأستاذ. وليد بن أحمد الحسين أبو عبدالله الزبيري

مدير التحرير: المهندس. أبو بكر بن عبدالعزيز البغدادي

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

أسعار المجلة

السعودية	٢٠	ريال سعودي	الكويت	١,٧٥٠	دينار كويتي
الإمارات	٢٠	درهم إماراتي	الأردن	٢,٥٠٠	دينار أردني
أمريكيا	٦	دولار أمريكي	كندا	٧	دولار كندي
بريطانيا	٤	جنيه استرليني	فرنسا	٧٠	فرنك

عنوان المراسلة المجلة الحكمة

مقر المجلة:

بريطانيا ـ ليدز:

P.O.BOX: hp 70
Leeds 1s6 ixn, U.K
741829 ☎

تنبيه:

على فضيلة العلماء وطلاب العلم الراغبين في نشر بحوثهم ومقالاتهم إرسالها على العنوان التالي:

السعودية ـ المدينة المنورة

ص. ب ٦٦٠٤

☎ ٨٣٦٤٥٩٨ ـ ٠٤

بيجر ١٩٨٨٧٦٣٨

القراءات القرآنية عند ابن جني

بقلم: د. جابر زيدان مخلف

مقدمة:

ما اهتمت أمة من الأمم اهتمام المسلمين بحفظ كتابهم المقدس، وذلك مصداق قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[الحجر: ٩]، حيث هيأ لكتابه القرآن الكريم من العلماء الأجلاء الذين اهتموا برواية سوره وآياته وكلماته وحروفة وحركاته وسكناته، ما كانت تتنزل منه سورة أو آية إلا عرفوا زمان نزولها، ومكانها، وسببه إن كان لها سبب، وكان الرسول ﷺ يقرئ أصحابه الكرام، فمنهم من يحفظ شفاها، ومنهم من يكتب، وكان بعضهم يبلغ بعضا، ولما كانت اللهجات العربية متباينة خفف الله عليهم، بأن أنزل كتابه على سبعة أحرف كل كافٍ شافٍ، فقرأه الجميع برواياته المتعددة، ونقل هذه القراءات الأصحاب، وعنهم التابعون ومن تبعهم، فأخذ العلماء يختارون لأنفسهم قراءات من مجموع هذه الروايات، ويؤلفون لهم قراءات عرفت بأسمائهم ونسبت إليهم.

وقراءات الاختيار هذه نشأت منذ عهد مبكر، فهذا ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ روي عنه أنه: « كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت إلا ثمانية عشر حرفا أخذها من قراءة ابن مسعود »[1]، وكان نافع بن نعيم يقول: « قرأت على سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذّ فيه واحد تركته»[2]، وكان لأبي عمرو بن العلاء اختيار خالف فيه شيخه ابن كثير، لأنه

---

(١) غاية النهاية: (١/ ٤٢٦).

(٢) الإبانة: (٤٤).

قرأ على غيره واختار من قراءته وقراءة غيره[1]، وكذا الكسائي[2].

ويعلل مكي بن أبي طالب اختلافات القراء بـ: « أن كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة قراءات مختلفة فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في برهة من أعمارهم يقرؤون الناس بما قرؤوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يرده عنه إذا كان ذلك معا قرؤوا على أئمتهم»[3]، ونسبت هذه القراءات إلى الأئمة الذين عرفوا بها؛ إنما لكثرة ملازمتهم لها، قال ابن الجزري: « إن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم، إنما هو من حيث أنه أضبط له، وأكثر قراءة وأقرأ به، وملازمة له، وميلا إليه لا غير ذلك، وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها أن ذلك القارىء، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القرّاء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد »[4].

وكان المؤلفون قبل ابن مجاهد منهم المكثر في عدد القراءات ومنهم المقل، فمن المكثرين أبوعبيد (ت٢٢٤هـ) جعلهم خمسة وعشرين، وإسماعيل القاضي (ت٢٨٢هـ) جعلهم عشرين، ومحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) جعلهم عشرين ونيفا، ومن المقلين أحمد بن جبير (ت٢٥٨هـ) له كتاب في القراءات الخمس، وآخر في الثمانية ضمهم إلى السبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد يعقوب الحضرمي[5]، وأبو بكر أحمد بن عمر الداجوني (ت٣٣٤هـ) ألف في الثمانية ضمها إلى سبعة ابن مجاهد أبا جعفر المدني شيخ نافع، وأول من اقتصر على السبعة ابن مجاهد[6]. فظن الناس خطأ أن هذه القراءات السبع تمثل الأحرف

---

(١) ينظر الإبانة: (١٧).

(٢) ينظر الفهرست: (٣٢)، والإبانة: (٤٤).

(٣) الإبانة: (٤٥).

(٤) النشر: (١/٥٢).

(٥) ينظر الإبانة: (٥١).

(٦) ينظر النشر: (١/٣٣ ـ ٣٤).

السبعة المذكورة في الحديث: (أُنزل القرآن على سبعة أحرف)، فأخذوا يزيّدون وينقصون عن هذا العدد، وأقصى ما وصل إليه التأليف ما جمعه الهذلي يوسف ابن علي بن جبارة (ت٤٦٥هـ) حيث ضم كتابه الكامل خمسين قراءة[١].

والحقيقة أن ابن مجاهد ما اختار هؤلاء السبعة إلا دفاعا ؛ لكثرة الخلافات التي وقعت في زمانه، لذا حين طلب إليه أحدهم أن يختار له قراءة يحمل الناس عليها قال: «نحن أحوج إلى أن تعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا »[٢]. قال في مقدمة كتابه: « اختلف الناس في القراءة، كما اختلفوا في الأحكام، ورويت الآثار بالاختلاف عن الصحابة والتابعين توسعة ورحمة للمسلمين، وبعض ذلك قريب من بعض، وحملة القرآن متفاضلون في حمله، ولنقلة الحروف منازل في نقل الحروف، فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار؛ فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين. ومنهم من يعرب، ولا يلحن، ولاعلم له بغير ذلك. فذلك الأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه.

ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس له إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، ولا بصر في المعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه،وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه ، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرىء نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه ويكون قد قرأ على من نسي، وضيع الإعراب ودخلته الشبهه فتوهم، فذلك لا يقلد القراءة ، ولا يحتج بنقله، ومنهم من يعرب قراءته، ويبصر المعاني ويعرف اللغات، ولا يعلم بالقراءات واختلاف

---

(١) ينظر النشر: (١/ ٤٣).

(٢) معرفة القراء: (١/ ٢١٧).

الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى من يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعا »[1].

هذا ما دعاه إلى تأليف كتابه، لذا لم يثبت في كتابه هذا عن السبعة إلا ما اعتقده صحيحا جازما بصحته، حيث نال عنده أعلى درجات الصحة من حيث السند، وموافقة رسم المصحف، وقوة الوجه في العربية. وهؤلاء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، كل منهم قد طال عمره وارتضاهم أهل أمصارهم وأقرأوا الناس بقراءاتهم. ولم يكتف ابن مجاهد بتأليف السبعة، بل ألف كتابا في الشواذ، وهذا الكتاب هو معتمد ابن جني في كتابه « المحتسب » الذي احتسبه لله، ودافع فيه عما سماه أهل زمانه شاذا. ولكن كتاب ابن مجاهد في الشواذ لم يصل إلينا، ولم نعرف جميع ما فيه، بل عرفنا ما ورد في كتاب «المحتسب»، وكتاب «المحتسب» لم يحو جميع الشواذ. فما هي نظرة ابن مجاهد للشواذ؟ وما نظرة ابن جني إلى الشواذ ؟ وهل هناك حد فاصل بين الصحيح والشاذ عند كل منهما ؟

الصحيح والشاذ عند ابن مجاهد وابن جني:

القراءة الصحيحة ما ثبتت روايتها عن الرسول ﷺ ووافقت رسم المصحف، ووافقت العربية، هذه الأمور هي الثلاثة التي دارت عليها صحة القراءة منذ عهد مبكر[2]، وإن تفاوتت عبارات السلف فيها فابن مجاهد هل يعد كل قراءة عدا القراءات السبع التي اختارها شاذة؟ وما مفهوم الشذوذ عنده؟

ابن مجاهد ذكر السبب الذي دعاه إلى تأليف كتابه، ونقلنا عنه هذا آنفا، ثم قال بعد أن ترجم للقراء السبعة: «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام، خلفوا في القراءة التابعين، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سميت، وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفا شاذا، فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام، ولا ينبغي

---

(١) السبعة: (٤٥ ـ ٤٦).

(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: (١/ ٣١١).

لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزا في العربية، أو قرأ به قارىء غير مجمع عليه »[1].

وابن جني حين ألف كتابه « المحتسب » قال في مقدمته: «إن القرآن الكريم انتظم لغات العرب على مثناتها، وأن القراءات فيه جاءت على ضربين: الأول: اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد في كتابه «السبعة». الثاني: سماه أهل زماننا شاذا أي خارج عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه.

وفرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في الرواية بجرانه آخذاً من سمت العربية مهلة ميدانه... فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا.. وكان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه »[2].

من مجموع هذين القولين استنبط الدكتور شوقي ضيف: أن ابن مجاهد وابن جني حين يطلقان لفظة الشذوذ إنما يقصدان أن هذه القراءات تأتي بعد السبعة في الترتيب، ولا تعني الضعف، فهو يقول عن ابن مجاهد: « وهو لا يقصد أنها شاذة لا تصح القراءة بها، إنما يقصد أنها تأتي وراء السبعة في عدد من يقرؤون بها في الأمصار ».

ثم يقول: « ويوضح ذلك ابن جني في صدر كتابه المحتسب .. وابن جني بذلك يصور معنى الشذوذ عنده وعند ابن مجاهد، وإنه لا يعني الضعف إنما يعني قلة القراء به في الأمصار بالقياس إلى قراءات السبعة »[3].

فالدكتور شوقي ضيف سوَّى بين وجهتي نظر ابن مجاهد وابن جني إلى الشذوذ من حيث القلة والكثرة، وهذا إلى حد ما صحيح ، ولكن ليس على إطلاقه، لأن ابن مجاهد نص على أن ما وراء السبعة شاذ، وحرض على تركها

---

(١) السبعة: (٨٧).

(٢) المحتسب: (٣٢ ـ ٣٣).

(٣) السبعة: (٢٢).

إذ قال: « إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفا شاذا فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام، ولا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية أو مما قرأ به، قارىء غير مجمع عليه ».

فابن مجاهد في نصه هذا عد ما كان خارجا عن السبعة شاذا وإن فيه ضعفا سواء أكان هذا الضعف من حيث الرواية ، أو الدراية في حين أن ابن جني دافع في « المحتسب » عما عده ابن مجاهد شاذا، وبهذا اختلفت وجهتا نظر العالمين، فالأول اعتقد ضعف ماوراء السبعة ليس كله ضعيفا، وإنما هناك نوع ضارب بصحة الرواية بجرانه آخذاً من سمت العربية مهلة ميدانيه، وهذا هو الذي دافع عنه ابن جني، وأثبته في كتابه «المحتسب»، وأما النوع الآخر فأهمله. وهذا ما فهمه أهل زمانه؛ بدليل أن ابن النديم بعد أن ذكر أخبار القراء السبعة ذكر بعدهم مباشرة قراء الشواذ[1].

وقد ذهب الفضلي إلى أن المقياس للتواتر والشذوذ عند ابن مجاهد هو: «أن يكون القارىء مجمعا على قراءته من أهل مصره، وبأن يكون إجماع أهل المصر على قراءته قائما على أساس من توفره على العلم بالقراءة واللغة أصالة وعمقا»[2]. وبعد أن ذكر المقياس القرائي لكل من ابن خالويه ومكي والكواشي وابن الجزري قال في النتيجة: « إن مقياس ابن مجاهد ينظر إلى القارىء نفسه ويقومه مباشرة، ولعله يرى أن تقويم القارىء تقويم لقراءته »[3].

والحقيقة أن ابن مجاهد لم يكن ينظر إلى القراءة من خلال القارىء فقط، وإنما اختياره لهؤلاء الأئمة السبعة، بهذه الصفات التي ذكرها كان من باب الاحتياط، وبلوغ أقصى درجات الصحة في القراءة المقبولة فضلا عن الشروط الثلاثة التي كان يأخذ بها الأئمة في قبول القراءة من صحة السند، وقوة الوجه في العربية، وموافقة رسم المصحف، بدلالة ما ذكره تلميذه ابن خالويه في قوله تعالى: ﴿ ثَلاثَ مَرَّاتٍ ﴾ [النور: ٥٨]. إذ قراءة ابن أبي إسحاق: (عوَرات)، بفتح

---

(١) ينظر الفهرست: (٢٨ ـ ٣١).

(٢) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: (١٠٩).

(٣) المصدر نفسه: (١١٠).

الواو، قال ابن خالويه: « سمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن، فإن جعله لحنا وخطأ من قبل الرواية وإلا فله مذهب في العربية، بنو تميم تقول: « روَضات، وجَوَزات، وعَوَرات »، وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار؛ لئلا تنقلب الواو ألفا لانفتاح ما قبلها »[1]. فمقالة ابن خالويه هذه يستدل بها من جهتين جهة تتبع الرواية وجهة موافقة العربية، ولذا كان ابن خالويه يعلل لقبول القراءة لغويا إن كانت ثابتة الرواية.

وليس أدل على ذلك من تطبيق ابن مجاهد في كتابه السبعة، إذ أنه رد بعض الروايات التي لم تبلغ درجة الصحة عنده عن هؤلاء السبعة[2]، واكتفى هنا بمثال واحد على الرواية وآخر على العربية: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: ﴿يُورِثُهَا﴾، ساكنة الواو خفيفة الراء، واختلف عن عاصم، فروي أبو بكر عنه: ﴿يُورِثُهَا﴾، خفيفة مثل حمزة، وأخبرني الخزار أحمد بن علي عن هبيرة عن حفص عن عاصم: ﴿يُورِثُهَا﴾، ساكنه الواو خفيفة الراء، ولم يروها عن حفص غير هبيرة، وهو غلط والمعروف عن حفص التخفيف[3]،فرده رواية هبيرة هذه لعدم بلوغها درجة الصحة التي أخذ بها ابن مجاهد؛ دليل على تمسكه بصحة السند وبلوغه درجة التواتر، ومن حيث العربية كان ابن مجاهد يشترط قوة الوجه في ذلك، وإن لم يصرح به، لكن هذا يستشف من تطبيقه، من ذلك قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُون﴾ [البقرة: ١١٧]، إذ قرأها بن عامر وحده بالنصب: (فَيَكُونَ)، قال عنه ابن مجاهد : «هذا غلط»[4]، وكررها في سورة مريم[5]، وقال عنها: «وهذ خطأ في العربية»[6].

---

(١) مختصر في شواذ القرآن: (١٠٣).

(٢) ينظر «السبعة» على سبيل المثال: (١١٥، ١٥٣، ١٦٨، ١٦٩، ٢٩٢، ٣٦٩، ٤٣٥).

(٣) السبعة: (٢٩٢).

(٤) السبعة: (١٦٩)، وينظر: (١٦٨).

(٥) آية: (٣٥).

(٦) السبعة: (٤٠٩).

وأما احتجاجه برسم المصحف فهذا ظاهر في جميع كتابه. لذا قارب الصحة الفضلي حين قال: «ومن المظنون قويا أن ابن مجاهد وابن أبي طالب يشيران بـ: إجماع أهل المصر أو المصريين، وبـ: اتفاق العامة، إلى صحة السند أيضا لأنهما التزما الرواية بتدوين القراءات في كتبهما»[1].

وبحث الدكتور حسام النعيمي «شذوذ القراءة» عند ابن جني، وطرح سؤالا إذ قال: «قد عرفنا الآن ما المراد باللغة الشاذة، وعلينا أن نبين الآن المراد بالقراءة الشاذة، وهل يراد بها القراءة بلغة شاذة؟»[2].

وملخص ما توصل إليه أن المقصود بالشذوذ عند ابن جني هو ما كان خارجا عن قراءة القراء السبعة اعتمادا على قوله: «فسماه أهل زماننا شاذا أي خارجا من قراءة القراء السبعة»[3]، لذا قرر أن قولهم: «قراءة شاذة لا يعني عنده أنها قائمة على لهجة شاذة، وإنما هي ما تم يذكره ابن مجاهد للقراء السبعة، فقد تكون بلهجة شاذة أو لا تكون»[4]، ثم يقول بعدها: «وعلى أية حال فقد قرر أن ما يسمى في زمانه شاذا، ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذاً من سمت العربية مهلة ميدانه»[5]، ثم أورد قراءات دافع عنها ابن جني، وأخرى هاجمها وعدها ضعيفة[6].

وبعد هذا العرض للآراء التي قيلت في الشذوذ عند ابن مجاهد وابن جني يمكن أن يقال: إن كل واحد منهما استعمل شروط صحة القراءة التي تعتمد الأركان الثلاثة:

١ ـ صحة السند.

٢ ـ موافقة رسم المصحف.

٣ ـ قوة الوجه في العربية.

---

(١) القراءات القرآنية: (١١١).

(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: (٢٥٧).

(٣) المحتسب: (٣٢/١).

(٤) الدراسات اللهجية: (٢٥٧).

(٥) المحتسب: (٣٥/١).

(٦) الدراسات اللهجية: (٢٥٧)، وما بعدها.

وأن ابن مجاهد أودع كتابه السبعة ما حاز أعلى درجات الصحة حسب اجتهاده، ودعا إلى ترك ما وراء ذلك بقوله: «لا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزا في العربية أو مما قرأ به قارئ غير مجمع عليه»[1].

أما ابن جني فنسب القول في تسمية ما وراء السبعة شاذا إلى أهل زمانه، في حين أنه يعتقد أن هذا المسمى شاذا: «ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذاً من سمت العربية مهلة ميدانه»، لذلك لم يثبت في كتابه «المحتسب» جميع الشواذ بل تناول ما شذ، وغمض فيه عن ظاهر الصنعة . إذ قال: «إن جميع ما شذ عن قراءة القراء السبعة، وشهرتهم مغنية عن تسميتهم ضربان، ضرب شذ عن قراءة القراء السبعة عاريا عن الصنعة ، فلا وجه للتشاغل به . وضرب ثان شذ عن السبعة وغمض فيه عن ظاهر الصنعة، وهو المعول المعتمد عليه.. ونحن نورد ذلك على ما رويناه ثم على ما صح عندنا من طريق رواية غيرنا له»[2].

فالذي أودعه في كتابه هو ما صحت روايته له عن طريقه أو طريق غيره له؛ لذلك استمر التأليف في الزيادة والنقص عن السبعة، حتى استقرت القراءات الصحيحة على العشر.

موقف ابن جني من القراء وقراءاتهم:

يتميز موقفه من القراء وقراءاتهم بين أمرين، الرواية والدراية.

فمن حيث الرواية يثق بهم ويطمئن إليهم، لذلك كان حسن الظن مقدم عنده من هذه الجهة ، قال في قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤]: إن قراءة أبي عمرو هي الاختلاس، وهذا ما رواه صاحب الكتاب، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، ولكن أتوا من ضعف دراية[3].

وفي قوله تعالى: ﴿اثنتا عشرة﴾ [البقرة: ٦٠] حيث قرأ الأعمش: «عَشَرة»

---

(١) السبعة: (٨٧).

(٢) المحتسب: (١/٣٥).

(٣) الخصائص: (١/ ٧٢ ـ ٧٣).

بفتح الشين، وبعد أن دافع عن قراءته هذه قال: «وينبغي أن يكون قد روى ذلك رواية ولم يره رأيا لنفسه»[1]، وعزز دفاعه هذا بما روى: «من أن أبا عمرو حضر عند الأعمش، فروى الأعمش: أن النبي ﷺ كان يتخولنا بالموعظة، فقال أبو عمرو: إنما هو يتخوننا بالنون، فأقام الأعمش على اللام، فقال له أبو عمرو: إن شئت أعلمتك أن الله لم يعلمك من هذا الشأن حرفا، فعلت، فسأل عنه الأعمش، فلما عرف أبا عمرو كبر عنده، وأصغى إليه، وعلى هذا الذي أنكره أبو عمرو صحيح عندنا، وذلك أن معنى يتخولنا: يتعهدنا ..»[2]، ثم ذكر الأدلة على ذلك: وفي قراءة: ﴿فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ﴾ [الشورى: ٣٣]، بكسر اللام من: «يظلِلن»، وهي قراءة قتادة: قال بعد تعليله لها: « ولم يقرأ قتادة ـ إن شاء الله ـ إلا بما رواه، وأقل ما في ذلك أن يكون ما سمعه لغة».

أما من حيث الدراية، فقد تفاوتت مواقفه من القراء وقراءاتهم بين الشدة واللين، فأحيانا نجده يرجح القراءة المجمع عليها، وأحيانا يرجح ما سماه أهل زمانه شاذا، وأخرى يصف القراءة بالضعف وأخرى بالغلط.

فمن نصرته لقراءة الجماعة مع حسن أدبه مع الصحابي الجليل ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]. فقد حكى ابن مجاهد رواية عن ابن عباس أنه نهى وقال: «لاتقرأ ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾، فإن الله ليس له مثل، ولكن إقرأ: (بمثْلِ ما آمنتُم به)». قال: «وروي عنه أيضا أنه كان يقرأ: (بالذي آمنتم به)[3]، فقد رد هذه الرواية وأثبت أن كلمة (مثل) في هذا المقام تأتي للتوكيد، كأن يقول الرجل إذا نفى عن نفسه فعل القبيح: مثلي لا يفعل هذا، أي أنا لا افعله»، واستشهد بالمنظوم والمنثور من أقوال العرب على ذلك من مثل قول سيف بن ذي يزن: «أيها الملك مثلك من سر وبر»؛ أي أنت كذلك، وبعد تمام استدلالاته قال: «فكذلك قوله عز وجل ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾»، أي كانوا ممن يؤمن بالحق، هذا الجنس على سعته، وانتشار جهاته فقد اهتدوا». ورحم الله ابن عباس: «فإن هذا القول وإن

(١) المحتسب: (١/ ٨٥).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر المحتسب: (١/ ١١٣).

كان اعتراضا عليه، فعنه أيضا أخذ وإليه رد. وغيرهم ملوم من نصر الجماعة»[1].

وأقول فيما ذهب إليه ابن عباس ربما كان من سد الذريعة؛ لئلا يتوهم قصار العقول، فيقعوا في ما ذكره، وأما المعنى الذي ذكره ابن جني ربما لا يكون غائباً عن ذهن ابن عباس وهو حبر الأمة، والله أعلم. ومن ترجيح قراءة العامة على الشاذة في قوله تعالى: ﴿وكان عند الله وجيها﴾ [الأحزاب: ٦٩]. حيث قرأها ابن مسعود: (وكان عبداً لله وجيها).

قال أبو الفتح: «قراءة الكافة أقوى معنى من هذه القراءة، وذلك أن هذه يفهم منها: أنه عبدالله، ولا يفهم منها وجاهته عند من هي، أعند الله؟ أم عند الناس؟ وأما قراءة الجماعة فإنها تفيد كون وجاهته عند الله، وهذا أشرف...»[2].

وأما ترجيح الشاذ على المجمع عليه فنادر، ومنه ما ورد في قوله تعالى: ﴿أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]. فقد ورد فيها قراءة: (أساء) بالسين المهملة، وهي قراءة الحسن وعمرو الأسواري، قال عنها أبو الفتح: «هذه القراءة أشد إفصاحا بالعدل من القراءة الفاشية وهي: (من أشاء)؛ لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له، وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له، وأن ذلك الشيء يرجع إلى الإنسان، وإن كنا قد أحطنا علما بأن الله تعالى لا يظلم عباده، وأنه لا يعذب أحدا منهم إلا بما جناه واجترحه على نفسه، إلا إنا لا نعلم من هذه الآية، بل من أماكن غيرها، وظاهر قوله تعالى: ﴿من أشاء﴾ بالشين معجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده أساء أو لم يسئ. نعوذ بالله من اعتقاد من هذه سبيله، وهو حسبنا ووليّنا»[3].

---

(١) المحتسب: (١/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٢) المحتسب: (٢/ ١٨٥).

(٣) المحتسب: (١/ ٢٦١).

وأما غالب موقفه من القراءات إن كان لها وجه عنده من لغة أو نحو أو صرف، فإنه يورد القراءة، ثم يذكر تخريجها، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وردت رواية عن الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن: «ويهلك»، بفتح الياء واللام ورفع الكاف: «الحرث والنسل»، بالرفع فيهما، وذكر قول ابن مجاهد أنها غلط، خرجها ابن جني على تداخل اللغات، وضرب أمثلة على ذلك مثل: أبى - يأبى، وقنط - يقنط، وسلا - يسلا، وركن - يركن، وذكر أن الحسن وابن أبي إسحاق إمامان في الثقة واللغة، فجوز أن يكون: «يهلك» جاء على: «هَلِك» بمقولة: «عَطِب» غير أنه استغنى بـ: «هلك»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وردت رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بفتح الياء من: «يتوفون»، وذكر قول ابن مجاهد أنها لا يقرأ به، خرجها أبو الفتح على حذف المفعول به، وإن ذلك مستقيم وكثير في اللغة والتقدير، يتوفون أيامهم أو أعمارهم، وأورد الشواهد على ذلك[2]، ولكنه يشتد أحيانا ويقسو على القراءة أو القارئ، فيصف قراءته بالضعف أو الغلط من مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [الأعراف: ١١]، حيث قرأها أبو جعفر بضم الهاء من: (لِلْمَلَائِكَةِ) مجرورة، ولا يجوز أن يكون حذف همزة «اسجدوا»، وألقى حركتها على الهاء من موضعين، أحدهما أن هذا التخفيف إنما هو في الوصل يحذف هذه الهمزه أصلا إذا كانت همزة وصل .. والآخر أن التخفيف في نحو هذا إنما يكون إذا كان الحرف الأول قبل الهمزة ساكنا صحيحا نحو: «قد أفلح»، فإذا خففت الهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها فقبلها؛ لسكونه ثم حذفت الهمزه تخفيفا: «قد فلح»[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وما تنزلت به الشياطين (٢١٠)﴾ [الشعراء: ٢١٠]. حيث ذكر قراءة الحسن: «الشياطون»، قال أبو الفتح: «هذا مما يعرض مثله للفصيح؛

(١) ينظر المحتسب: (١/ ١٢١).

(٢) ينظر المحتسب: (١/ ١٢٥).

(٣) المحتسب: (١/ ٢٤٠ - ٢٤١).

لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده . . . وعلى كل حال فالشياطون غلط، لكن يشبهه»[1].

وتكلم على الوصل وإدغام النون في الراء، وعاب على عاصم قراءته في إظهار النون حيث قال: «فأما قراءة عاصم: ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (٢٧)﴾ [القيامة: ٢٧]، ببيان النون من (مَنْ) فمعيب في الإعراب، معيف في الأسماع»[2].

وقد أعجبني تعليق المحقق محمد علي النجار في الحاشية إذ قال: «وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول ﷺ، وغاب عنه أن عاصماً ـ وتبعه حفص ـ يسكت على (منْ) سكتة لطيفة ثم يبتدىء (راق)، وعلى ذلك فلا سبيل إلى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن: (من راق)، فعَّال من: (مرق)»، وأشار إلى النشر (١/ ٤١٩)، وتفسير الآلوسي والقرطبي في تفسير القيامة[3].

وإذا علمنا أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وإن القراء لا يحكمهم فشو لغة أو قياسها، إنما يحكمها ما ورد رواية وأخذ مشافهة، ولا يحل لهم قراءة القرآن إلا بما وردت به الرواية، لذا لا نعجب من مسلك الطرفين، فالقراء يعتمدون الرواية والسند في السماع والنحاة يعتمدون القياس والتعليل ؛ لما ورد على القواعد والضوابط التي استنبطوها من اللغة، قال القسطلاني: «الإسناد أعظم مدارات هذا الفن، لأن القراءة سنة متبعة ونقل محض، فلا بد من إثباتها وصحته، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد، فلهذا توقفت معرفة هذا العلم عليه، وقد حدوه بأنه الطريق الموصلة إلى القرآن، وهو خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»[4].

وفي كتب القراءة وأخبار القراء، أمثلة كثيرة وشواهد متعددة على أن قراءات الأئمة منقولة عمن تقدمهم حتى تنتهي إلى الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فيذكر ابن مجاهد: «أن أبا عمرو بن العلاء، إمام أهل عصره في اللغة وقارىء أهل

(١) المحتسب: (٢/ ١٣٣).

(٢) الخصائص: (١/ ٩٤).

(٣) ينظر الحاشية رقم (١) من المصدر السابق نفسه.

(٤) لطائف الإشارات: (١/ ١٧٢).

البصرة كان لايقرأ بما لم يتقدمه فيه أحد»، ثم روى ابن مجاهد عن الأصمعي أنه سمع أبا عمرو يقول: «لولا أنه ليس أن أقرأ إلا بما قد قرىء به، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»[1].

وقد ذكر ابن جني نفسه أن العربي قد يعدل عن اللغة التي هي أقوى في القياس إلى لغة أدنى ، من ذلك ما نقله عن أبي علي إذ قال: «ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة، غيرها أقوى في القياس عنده، منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله، قال: عن أبي بكر العباس أن عمارة كان يقرأ: ﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠]، بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت «سابقُ النهارَ » قال فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فقوله أوزن : أي أقوى، وأمكن في النفس، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها»[2].

لذا حكم بالشذوذ على كثير من القراءات بعد أن أدخل الشرط الثالث لقبول القراءة وهو «موافقة العربية»، فكان النحاة يتخيرون للقرآن ولا يتخيرون عليه، بل يسيرون على ما هو أفشى في اللغة وأقيس، والأفشى والأقيس في اللغة لا يحكم به على القراء، بل سبيل القراء غير هذه السبيل ؛ لذا قال الداني: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[3].

فإذا عرفنا هذا فلا تعجب من رد ابن جني للكثير من القراءات وتضعيفها، بل وتغليطها أحيانا؛ لأنه يأخذ بالأقيس في العربية، والأفشى في اللغة في حين أن القراءات تؤثر رواية ولا تتجاوز[4].

---

(١) محاضرات في علوم القرآن: (١٥٩)، وينظر السبعة: (٤٨).

(٢) الخصائص: (١/ ١٢٥ ـ ٢٤٩).

(٣) محاضرات في علوم القرآن: (١٧٣).

(٤) ينظر الخصائص: (١/ ٣٩٨).

أهم سمات «المحتسب» المنهجية والموضوعية:

ذكر ابن جني السبب الذي دعاه إلى تأليف كتابه هذا الذي دافع فيه عن الشواذ؛ لأنه يعتقد صحة روايتها، وقوة وجهها في العربية، مع أنه لايدعوه فيه إلى تسويغ الخلافات إذ يقول: «ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغها للعدول عما أقرته الثقات عنهم»[1]، ولكنه يقول ذلك لاعتقاده قوته، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، لذا يقول: «إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه،، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه .. وكان ممن مضى من أصحابنا لم يضعوا كتابا للحجاج فيه، ولا أولوه طرفا من القول عليه»[2]، كما أنه ينوي تقريب فهمه من أهل القراءات كي لا ينأوا عنه ، وذلك قوله: «إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القراءات ليحظوا به ولا ينأوا عن فهمه»[3]، وذكر طريقته في الاحتجاج، وأنه سوف يخالف شيخه أبا علي الذي أطال حتى استغلق على ذوي الألباب وأجفاهم عنه: «فإن أبا علي ـ رضي الله عنه ـ عمل كتب الحجة في القراءات، فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء»[4]،كما أن أبا علي قد كان حدث نفسه؛ للاحتجاج للشواذ، ولكن حالت المنية بينه وبين ما منّى نفسه، فكأنه فتح الباب لتلميذه ابن جني الذي قام بهذه المهمه.

من هذه النصوص المقتطفة التي وضحت الدوافع من المنهج حيث التزم بما رسمه لنفسه، لذلك نراه يذكر القراءة ومن قرأ بها، ثم يبدأ بالاحتجاج لها حسب المقام ، فهو متبع لطريقة شيخه من غير إطالة أو استطراد.

ففي أول سورة الفاتحة ذكر قراءة أهل البادية «الحمد لله» مضمومة الدال واللام، ونسبها إلى إبراهيم بن أبي عبلة، وبكسرهما منسوبة لزيد بن علي

(١) المحتسب: (١/٣٢).

(٢) المصدر نفسه: (١/٣٣).

(٣) المصدر نفسه: (١/٣٤).

(٤) المصدر نفسه: (١/٣٤).

وللحسن البصري، وعلل لكلا القراءتين بكثرة الاستعمال، حتى صارت الكلمتان ككلمة واحدة فجاز فيهما الاتباع بالضم في القراءة الأولى، وبالكسر في القراءة الثانية[1].

وعلى هذا السبيل سار في جميع كتابه من ابتدائه حتى انتهائه، فهو يبحث لها من وجه في اللغة ويعلل لها في النحو أو الصرف، وإن لم يجد لها وجها، أو كان في إيجاد الوجه نوع من التكلف ردها وضعفها، كما سبق أن بينا موقفه من القراء والقراءات، فوقوفه دائماً مع ما يراه قويا حسب اجتهاده، وما يؤديه إليه علمه، فتراه يرجح العامة على الشاذة، كما تراه قد يرجح الشاذة على العامة إن ظهر له دليل، كما أنه يروي ما قاله العلماء، ويختار ما يراه راجحا لا تمنعه بصيرته من أن يقف بجانب الكوفيين إن كان الدليل يعضدهم، كما تظهر قوته وقدرته في الجمع بين القراءتين المتضادتين ظاهرا، وهو سجل للهجة عقيل التي سمع منها، وكثيرا ما ردّ على ابن مجاهد آراء في الدراية وساجتزئ ببعض على ما ذكرت:

فمن رده على ابن مجاهد ما قاله في الآية: ﴿أَن يُؤْتَىٰ أَحَد﴾ [آل عمران: ٧٣]، وردت قراءة الحسن بالبناء للمعلوم: (أن يؤتي أحد)، **وأنكرها** ابن مجاهد وأوجب نصب (أحد)، وقال أبو الفتح: «لاوجه لإنكار ابن مجاهد رفع (أحد) مع قوله: (يؤتى) سمى الفاعل، وذلك أن معناه: «أن يؤتى أحدٌ أحداً مثل ما أوتيتم» كقولك، إن يحسن أحد مثل ما أحسن إليكم، أي أن يحسن أحد إلى أحد مثل ما أحسن إليكم، فتحذف المفعول.. وهذا مع أدنى تأمل واضح»[2].

ومن الأخذ والرد على العلماء ما ذكره في (ويكأنه) إذ أورد الآراء الثلاثة فيهما، جعله كلمة واحدة، وجعل (ويك) مأخوذ من (ويلك) و(أنْ) أداة، وجعل (وي) اسم فعل و(كأن) ابتداء الكلام،وهذا الأخير هو الذي أخذ به تأييدا للخليل ولسيبويه، حيث قال: «والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه وهو أن «وي» على قياس ... مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر، فكأنه اسم (أعجب) ثم ابتدأ فقال: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]. و﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ

(١) ينظر المصدر نفسه: (٣/ ٣٧).

(٢) المحتسب: (٢/ ١٦٣).

يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٨٢][1]. ولكن هذا لا يمنعه من الرد على سيبويه في قوله تعالى: ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم﴾[2]، إذ وردت قراءة (أطهرَ) بالنصب عن سعيد بن جبير والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان وعيسى الثقفي وابن أبي إسحاق، حيث قال: «ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: احتبى ابن مروان في لحنه، وإنما قبح ذلك عنده؛ لأنه ذهب إلى أن جعل (هن)، فَعْلا، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما (مبتدأ وخبر)، ونحو ذلك: كقولك: ظننت زيداً هو خير منك، وكان زيد هو القائمَ، وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحا، وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرا لـ (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة»[3]. وفي هذا الحال تعرب: (أطهر)، حال.

ودليل عدم تعصبه ومتابعته الكوفيين، مع أنه بصري في قوله تعالى: ﴿جهرة﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿زهرة﴾ [طه: ١٣١]، إذ قراءة سهل بن شعيب النهمي (جَهَرة) و(زَهَرة) كل شيء في القرآن الكريم محرك. قال ابن جني: «مذهب من أصحابنا في كل شيء من هذا النحو بما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لايحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزَهْرة والزَهَرة، والنَّهْر والنَّهَر، والشَّعْر والشَّعَر، فهذه لغات عندهم، كالنَّشْر والنَّشر، والحَلب والحَلب، والطَّرْد والطَّرَد، ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني؛ لكونه حرفا حلقيا، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه. كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر. ولا أرى القول من بعد إلا معهم، والحق إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك»[4].

وأما فطنته ودقة فهمه فتظهر في الجمع والتوفيق بين القراءتين فيما ظاهره

---

(١) المحتسب: (٢/ ١٢٥)، وينظر الكتاب: (١/ ٢٩٠)، وفيه: «سألت الخليل عن قوله تعالى: ﴿وي كأنه لا يفلح﴾، وعن قوله: (وي كأن الله)، فزعم أن (وي) مفصولة من (كأن)».

(٢) سورة هود: (٥).

(٣) المحتسب: (١/ ١٢٥ ـ ١٢٦)، وينظر الكتاب: (١/ ٣٩٧).

(٤) المحتسب: (١/ ١٨٤)، وينظر: (١/ ٣١٣)، في: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾ حيث يذهب إلى أن أصل الأمر المضارع المجزوم باللام.

التناقض، وحقيقته إلا تناقض في أصل الأمر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُو﴾ [الأنفال: ٢٥]، هذه قراءة العامة والقراءة الشاذة؛ (لتصيبن)، وهذه قراءة علي وزيد بن ثابت وجماعة، قال أبو الفتح: «معنى هاتين القراءتين ضدان كما ترى؛ لأن أحدهما: (لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)، والأخرى معناها لتصيبن هؤلاء بأعيانهم خاصة. وإذا تباعد، وأمكن أن يجمع بينهما كان ذلك جميلا وحسنا ولا يجوز أن يراد زيادة (لا) من قبل أنه كان يصير معناه: (واتقوا فتنة تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة)، فليس هذا عندنا من مواضع دخول النون، ألا تراك لا تقول: ضربت رجلا يدخلن المسجد، هذا خطأ لا يقال، ولكن أقرب ما يصرف إليه الأمر في تلاقي معنيي القراءتين أن يكون يراد (لا تصيبن) ثم حذفت الألف من (لا) تخفيفا واكتفاء منها»[1].

فتراه احتج بالاجتزاء بالحركة من الحرف، وهذا كثير في كلامهم، ومنه قولهم: (أمَ والله) بدل (أما). وقول الشاعر:

فلست بمدرك ما فات مني ... بلهفَ ولا بليتَ ولا لواني

أراد (لهفا).

وكذلك توفيقه في القراءتين: ﴿وإله آبائك﴾ [البقرة: ١٣٣]، إذ وردت فيها قراءة: (وإله أبيك) عن ابن عباس والحسن، ويحيى وابن عمر وعاصم الجحدري وأبي رجاء بخلاف.

قال أبو الفتح: «قول ابن مجاهد: بالتوحيد لا وجه له، وذلك أن أكثر القراءة (وإله أبائك) جمعا كما ترى، فإذا كان (أبيك) واحدا كان مخالفا لقراءة الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعا كان، كقراءة الجماعة، ولم يحتج إلا التأويل؛ لوقوع الواحد موقع الجماعة، وطريق ذلك أن يكون (أبيك) جمع (أب) على الصحة، من قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار. أي: أباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم»[2]، ثم استشهد بأبيات على ذلك.

---

(١) المحتسب: (١/ ٢٧٧).

(٢) المحتسب: (١/ ٤١٢).

هذا هو المنهج الذي اتبعه ابن جني في كتابه «المحتسب»، فهو حر الرأي يسير وراء الدليل الذي يبدو له، من غير تعصب أو تحيز إلى جهة، وكل من علماء هذه الأمة يسعى جاهدا لخدمة القرآن ولغته، وإن اشتد بعضهم على بعض؛ فذلك لحرصهم لا لهوى متبع، أو غاية دنيوية قريبة، جعلنا الله وإياهم ممن قال فيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ (٤٧)﴾ [الحجر: ٤٧]، آمين، والحمد لله رب العالمين.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی